

أكد أن سد العجز في الميزانية لا يأتي من خلال الجباية على المواطن ولكن يأتي من خلال إصلاحات اقتصادية شاملة

التجمع السلفي: نرفض زيادة البنزين ونستغرب إقراره مع ترك جهات أولى بالجباية

وعرض التجمع الإسلامي السلفي القرار الحكومي نحو زيادة أسعار البنزين. واستغرب التجمع السلفي في تصريحات صحافية له عدم الأخذ بملاحظات اللجنة المالية في مجلس الأمة والتي قررت في تقرير مناقشتها للإصلاح الاقتصادي تعويض المواطنين مقابل زيادة البنزين، كما أشار إلى أن توقيت الزيادة في هذه الفترة بالذات تنقصه

الحكمة والخبرة. وقال: كان من المفترض إذا كانت الحكومة تريد حسب تأكيدات إصلاح المنظومة الاقتصادية للدولة أن تبدأ بالكبار والأفرياء الذين يتطلعنا الصحف دائما بزيادة ثرواتهم بنسبه تفوق أي دولة في العالم وذلك بتطبيق فريضة الزكاة وهي حق الدولة في المال وفريضة الزكاة هي التي دعانا إليها ديننا

الدولة في مختلف المناطق والقيمة المحصلة شهريا سنويا لكي تكون حافزا لكل المواطنين للمساهمة كل حسب قدرته ولكنه للأسف لم يفعل. وأكد أن الحكومة تبرر موقفها من خلال تقرير البنك الدولي وبعض المنظمات التي أشارت إلى ضرورة تقليل الدعم وتناست أو تجاهلت في الوقت ذاته أن نفس هذه الجهات الاقتصادية

شددت على ضرورة تطبيق الضريبة على الدخل وأرباح الشركات. وأشار «السلفي» في تصريحه إلى ضرورة مشاركة الوافدين في قيمة الخدمات التي تقدم لهم من قبل الأرض والدولة التي احتضنتهم ويعملون بها وينعمون بأمنها وخيراتها. وأكد التجمع السلفي أن هناك أراضي من أملاك الدولة

الخالد يتسلم من الطريجي كتاب

«أسس الإستراتيجية الأمنية والتخطيط الأمني»



الشيخ محمد الخالد يتسلم نسخة الكتاب من د. عبدالله الطريجي

الباحثين والدارسين والمهتمين بالعمل الأمني. وبدوره أعرب الطريجي عن شكره وتقديره للخالد على دعمه المتواصل للباحثين في المجال الأمني بشكل خاص، مشيراً إلى أن الكتاب يتناول الأمن والتخطيط العلمي والمستقبل من منظور استراتيجي وطبيعي وخصائص وأسس التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالعلوم والمجالات المختلفة التي جانب شرح ماهية الأهداف الاستراتيجية وخصائصها وخطوات تحديدها.

استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد امس في مكتبه بمقر وزارة الداخلية عضو مجلس الأمة النائب د.عبدالله الطريجي الذي اهداه كتاباً من تأليفه بعنوان «أسس الإستراتيجية الأمنية والتخطيط الأمني». وتضمن الخالد الجهود التي بذلها النائب الطريجي في اعداد الكتاب، مشيداً بموضوعه ومحتواه الذي يعد إضافة نوعية جديدة للمكتبة الأمنية الكويتية، ويفتح افاقاً جديدة أمام

عاشور: استخدام الأسلوب الأمني مع «البدون» لحل قضيتهم سيعقد القضية أكثر من حلها

مبيناً أنه يجب ان ننتهي من هذه القضية لأنه بالنهية لا نقبل الظلم أن يقع على أحد.



صالح عاشور

الظروف الحساسة والدقيقة التي تمر بها البلاد. ونذكر أن الإجراءات التي يقوم بها الجهاز المركزي للبدون كارثية وخطيرة، لمطالبته بتعديل أوضاع فئة من البدون نتيجة انه في فترة من الفترات وبناء على طلب وموافقة وزارة الداخلية في تعديل أوضاعهم وبعد ان انتهت صلاحية جوازاتهم يطالبون البدون بتجديد الجوازات المزورة. واستغرب عاشور من التغيير المفاجيء في سياسة الجهاز المركزي مع فئة البدون أصحاب الجوازات المزورة والتي كانت تباع برعاية حكومية،

قال النائب صالح عاشور: ان استخدام الأسلوب الأمني مع البدون لحل قضيتهم سيعقد القضية أكثر من حلها، مشيراً إلى ان مصادرة حرية البدون في العمل وسحب بطاقات رخص القيادة والأمنية والجواز وحتى مصادرة بطاقات البنوك على أكثر من 14 الف شخص فهو مخالف لأبسط قواعد حقوق الإنسان. وطالب عاشور وزير الداخلية بأن يوقف هذه الإجراءات غير الإنسانية من الجهاز المركزي للبدون، موضحاً ان الخالد احرص على أمن واستقرار البلد في مثل هذه



عبدالله العدواني

العدواني يشيد بجهود الجسار لإعادة الكهرباء لمنطقة صباح الناصر

ثمن النائب عبدالله العدواني جهود وزير الكهرباء والماء احمد الجسار في إعادة الكهرباء لمنطقة صباح الناصر ومعالجة أسباب الانقطاع، مشيداً في الوقت نفسه بجهود مدير إدارة طوارئ الشبكات الكهربائية م.ضحوي الهاملي. وأضاف العدواني أن سرعة الاستجابة من وزارة الكهرباء والماء محل تقدير، لاسيما ان الجهود التي يبذلونها في إصلاح الخلل لمناطق الكويت متواصلة ومستمرة، مشيداً بقدرة وكفاءة المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء في التدخل السريع لمعالجة أي إشكال يتعلّق بالكهرباء لمناطق الكويت كافة.

محمد سلطان بن حثلين قرر خوض انتخابات مجلس الأمة المقبلة



محمد سلطان بن حثلين

وأشارت المصادر إلى أن بن حثلين يعد من الوجوه الشابة الجديدة التي حسمت ترشحها مبكراً لانتخابات المجلس المقبلة، مضيفاً أن بن حثلين سيجمل على عاتقه الكثير من الملفات والقضايا، مؤكداً أن دخول محمد بن حثلين سيسهم بشكل أو بآخر في تغيير خارطة التوقعات الانتخابية في الدائرة التي من المتوقع أن تشهد تغيراً كبيراً في نسبة ممثليها للمجلس المقبل.

المصدر البرلماني ذكرت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن محمد سلطان بن حثلين قرر خوض انتخابات مجلس الأمة المقبلة في الدائرة الخامسة. وأفادت المصادر بأن ترشح بن حثلين يأتي في ظل سياسة الترهيب والتخويف التي تمارس ضد البعض، كذلك الفوضى التشريعية للمجلس الحالي، ما زاد الفجوة بينه وبين المواطن.



مرزوق الغانم

الغانم يعزي نظيره التركي بضحايا هجوم غازي عنتاب

الجبانة التي جعلت من كل مكان وتجمع هدفاً لإرهابها الأسود هي محل ادانتنا الشديدة ونؤكد لكم تضامننا الكامل مع الشعب التركي الشقيق». وأعاد الغانم التذكير بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة ظاهرة الإرهاب المتصاعدة.

بعث رئيس رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيس البرلمان التركي اسماعيل كهرمان، أعرب فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة بضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف صلاة للأفراح بمدينة (غازي عنتاب). وقال الغانم في برقيته «ان تلك الاعمال الإجرامية

بما فيها رسوم الإنذارات والإعلانات وطلبت صور الأحكام التشريعية: زيادة في رسوم الدعاوى القضائية معلومة القيمة وغير مقدرة القيمة من 2,5 إلى 4,5%

تقدره المحكمة من مبالغ على ذمة الإجراءات ومصاريف وأتعاب وكيل الدائنين. مادة 18: يفرض على الإنذارات والإعلانات - خلاف إعلان صحيفة الدعوى والحكم وغيرها من الإعلانات المتعلقة بسير الخصومة المطروحة أمام القضاء - رسم مقداره خمسة دنانير عن كل معلن إليه. وتدفع هذه الرسوم مقدماً ولا يجوز ردها ولو لم يتم الإعلان. مادة 19: يفرض رسم مقداره خمسة دنانير على طلبات صور الأحكام من غير الخصوم وعلى طلبات هذه الصور من جانب الخصوم بعد الصورة الأولى. وكذلك يفرض رسم مقداره ثلاثة دنانير على الشهادات وصور أوراق الدعوى التي يطلبها الخصوم أو غيرهم عن سير الدعوى أو الحكم فيها.

بعض التعديلات في الصياغة أوضحتها في الجدول المقارن مرفق هذا التقرير. وانتهت اللجنة التي وافقت باجماع آراء أعضائها الحاضرين على الاقتراحين بقانونين بعد التعديل. وجاء النص كما انتهت إليه اللجنة كالتالي: مادة أولى: يستبدل بنصوص المواد 6، 7، 18، 19 من القانون رقم 17 لسنة 1973 المشار إليه النصوص التالية: المادة 6: يفرض على الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي على الوجه الآتي: 4,5٪ من قيمة المطالبة إذا لم تتجاوز عشرين ألف دينار. 2,5٪ من قيمة المطالبة إذا بلغت عشرين ألف دينار فأكثر. ويدفع من الرسم عند رفع الدعوى نسبة 2,5٪ بالنسبة للأفراد وذلك من قيمة المطالبة

بمقتضى قانونين كما أشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء إلى ورود بعض الرسوم في قوانين أخرى مثل قانون المرافعات من الأفضل تعديلها مستقبلاً تماشياً مع التعديلات المعروضة. ورات اللجنة ان الاقتراحين بقانونين يستهدفان زيادة الرسوم المشار إليها بما يتناسب مع نسب التضخم، حيث إن الرسوم المذكورة بوضعها الحالي قد مضى على تقريرها ما يزيد على 40 عاماً. كذلك ترى اللجنة ان الاقتراحين بقانونين المعروفين يستهدفان تحقيق غاية مشروعة وبساهمان في زيادة الموارد المالية للدولة دون تحميل المتقاضين سوى عبء يسير يتحمل في الزيادة المقترحة. لذلك وافقت اللجنة على الاقتراحين بقانونين مع إجراء

أقترح منحهم 20 ديناراً عن التموين الشايح: تقنين الدعومات الحكومية المقدمة على السلع والخدمات والتوجه لدعم الكاش للمواطنين

وذكر الشايح انني قدمت اقتراحاً بخصوص إلغاء الدعم المقدم للمزارعين مع تشكيل لجنة من وزارتي التجارة والشؤون واتحاد الجمعيات واتحاد المزارعين وهيئة الزراعة والجهات صاحبة العلاقة، بحيث تجتمع اللجنة أسبوعياً لتحديد أسعار المنتجات الكويتية حتى تضمن بذلك الفائدة للمزارع الكويتي وللدولة من خلال إلغاء الدعم، مبيناً انني اشترط في الاقتراح أن الوسيط لا يستفيد إلا بحدود 10 إلى 20٪ واللجنة هي التي تحدد النسبة التي يستحقها الوسيط، وذلك لضمان بيع المنتجات الكويتية بأسعار مناسبة تغني المزارعين عن الدعم الحكومي، خاصة انه في الوقت الحالي تباع تلك المنتجات بأسعار لا تتعدى 50 فلساً.

دراسة قدمت تتراوح بين 8 و12 ديناراً شهرياً. ونوه إلى أهمية التحقق من الهدر الذي يحصل أحياناً عند تقديم الدعم، مثلما يحدث الآن في البطاقة التموينية إذ نشاهد الحليب البودر يباع في البصرة والخفجي ودول أخرى. وأوضح الشايح ان المواطن يستفيد من دعم التموين نحو 20 ديناراً فقط، مقترحاً على الحكومة ان يمنح هذا المبلغ للموطن مباشرة، وسيكون أكثر وفرة للدولة خصوصاً ان مراكز التموين تحتاج إلى موظفين ومسؤولين وإداريين ومخازن خصوصاً ان غالبية الموظفين غير كويتيين، ما يكلف الدولة مبالغ كبيرة من شأنها تضاعف الأعباء المالية على الدولة، مشدداً على منح الدعم للمستحقين فقط، وإلى من هم بحاجة ماسة إليه، مشدداً على افضلية دفع الدعم (كاش) للمواطنين مع محافظة وزارة التجارة على الأسعار.



فيصل الشايح

طالب رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايح تقنين الدعومات الحكومية المقدمة على السلع والخدمات، خصوصاً على التموين والمزارعين والأعلاف، داعياً الحكومة إلى تقديم الدعم للمواطنين بشكل مباشر عن طريق زيادة في المرتبات توازي قيمة الدعم مع إلغاء آليات الدعم المتبعة حالياً. وقال الشايح في تصريح صحافي ان الحكومة كانت لديها تية زيادة الأسعار ومن ضمنها أسعار البنزين بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي، موضحاً ان الحكومة اقترحت زيادة معينة ولكننا في اللجنة المالية وأثناء مناقشة الوثيقة الاقتصادية اقترحتنا تعويض المواطن من خلال كوبونات أو زيادة في المرتب وقدما أكثر من بديل، وعلى الحكومة أن تدرس هذه البدائل وترى ما يناسبها، ولم تحدد الحكومة وقتاً للرد على هذه البدائل، وعموماً ان تكلفة زيادة البنزين ووقف

الجيران يشيد بميثاق العمل بين علماء ودعاة اليمن



د. عبدالرحمن الجيران

المسلمين وغير المسلمين، وقوامها الرحمة والإنسانية والتعاون والتكافل ونيل العنف والإقصاء. وأضاف: أعجبنى تحديد الأهداف التي لا يختلف عليها عاقل يسعى لبناء وطنه والمحافظة عليه، كما التركيز على اللحمة الوطنية والنسيج المجتمعي، وإيضاح

أشاد النائب د.عبدالرحمن الجيران بميثاق العمل الدعوي بين علماء ودعاة اليمن قائلاً: تم بحمد الله التوقيع على ميثاق العمل بين علماء اليمن، الذي لأمس الواقع اليمني والإقليمي، وحدد فيه التطلقات والأهداف والقواعد العامة التي تحكم العلاقة بين المسلم وأخيه، وبين